هدنة بين النظام وقيادات الإخوان السوريين
الأسد والإخوان ... معركة المفاوضات

محمود الصادق

الوطن العربي – العدد 1422 4/6/2004

هذه صفحة جديدة من الخداع النصيري العلوى تجاه أهل السنة ، في زمن ينخدع فيه الكثير من السنة بالإعلام النصيرى الذى ينطبق عليه المثل"أوسعتهم شتماً وأودو بالإبل"....الراصد

تشير كل الدلائل إلى أن المفاوضات غير المباشرة بين الإخوان المسلمين السوريين الموجودين في الخارج وبين نظام دمشق قد دخلت في مرحلة هدنة بعد أن وصلت إلى طريق مسدود, بسبب الشروط المبتادلة وبسبب خلفية الشكوك وذكريات التعذيب التي مازالت تعوق بناء الثقة بين الجانبين. وقالت مصادر مطلعة على مجريات الاتصالات التي جرت, إن النظام السوري يعتقد أن قيادات "الإخوان" تناور لاكتساب أكبر قدر من المكاسب مستغلين مأزق العلاقات السورية – الأميركية, بينما يرى قادة الإخوان أن النظام السوري يناور لزرع الفرقة بين صفوف المعارضة السورية بصفة عامة, وأنه يضع شروطاً مجحفة لإحراج "الإخوان" دون أن تكون هناك نوايا واضحة بطي صفحة الماضي الحافل بالأحداث المؤلمة.

وكانت الأوساط الإخوانية قد تكتمت على أخبار الوساطة الدائرة بين النظام السوري والمعارضين من الإخوان الموجودين بالخارج, التي يسعى فيها عدد من الشخصيات الإسلامية المصرية والخليجية, إلى ضمان عودة الملاحقين بالخارج من الإخوان بشرط عدم اعتقالهم أو محاكمتهم قضائياً.

بدأت المحاولات مع توافد عدد من الشخصيات الإخوانية على العاصمة دمشق للمشاركة في ندوة إسلامية حول تجديد الخطاب الديني, وكان من بين هذه القيادات أعضاء في التنظيم الدولي كفنجي يكن وكامل الشريف بالإضافة إلى حمزة منصور أمين عام جبهة العمل الإسلامي التابعة لحركة الإخوان بالأردن, وعلى هامش الندوة التقى الدكتور يوسف القرضاوي بالرئيس بشار الأسد حيث تناقشا في إمكانية فتح صفحة جديدة في التعامل مع أعضاء جماعة الإخوان بسورية, وكان لهذا اللقاء أثر بالغ في تحسين علاقة النظام مع إخوان الداخل والمعارضين بالخارج, وذلك وفقاً لما ذكرته مصادر الإخوان.

وأشارت المصادر إلى أن الرئيس بشار الأسد أكد عدم ممانعته في بدء صفحة جديدة مع الجماعة على اعتبار أن الفترة الحالية تشهد انفتاحاً ديمقراطياً وحواراً تشارك فيه جميع ألوان الطيف السياسي, واشترط الرئيس السوري أن يصدر بيان واضح عن الجماعة تنبذ فيه العنف وتعلن انتهاجها العمل السلمي كأسلوب وحيد لتحقيق الهدف المنشود.

قانون الإعدام

وعلمت "الوطن العربي" أنه بعرض نتائج اللقاءات على أقطاب المعارضة الإخوانية وخصوصاً المقيمين في لندن, رفضوا تقديم أي تنازلات من جانبهم نظير العودة إلى بلادهم التي اعتبروها حقاً أصيلاً لا يوجب تقديم أي تنازلات, بل إن النظام هو المفترض أن يقدم مثل هذه التنازلات لحاجته إلى الوفاق الوطني في مواجهة الهجمة الأميركية المرتقبة والعقوبات التي بدأ فرضها تدريجياً, واشترطت قيادات الإخوان بالخارج أن يكون عفو النظام عاماً ليشمل جميع المعارضين وليس فقط المنتمين لفصيل الإخوان المسلمين.

وتساءل أحد قياديي الإخوان في لندن عن جدوى مثل هذه المصالحة إذ لم تبن على اسس صحيحة يأتي في مقدمتها إصدار الرئيس السوري بشار الأسد تعليماته بضرورة إلغاء القانون الصادر في يوليو "تموز" 1980 والذي يقضي بإعدام كل من ينتسب إلى جماعة الإخوان المسلمين, وإذا ألغى هذا القانون فسوف نتأكد وقتها من جدية النظام في التعامل مع هذا الملف.

كان الدكتور محمد حبش رئيس مركز الدراسات الإسلامية, عضو مجلس الشعب السوري (البرلمان), المنتخب عن التيار الإسلامي قد أكد وجود هذه الاتصالات, واعتبرها "مرحلة تمهيدية لإجراء المصالحة, وعودة الشخصيات الإسلامية المعارضة للبلاد" وقال في تصريحات خاصة لأحد المواقع الإخوانية على الشبكة العنكبوتية: "إن سورية أطلقت إشارات واضحة في الشهور الأخيرة باتجاه قيادات التيار الإسلامي في الخارج؛ وهو ما أظهر أن القيادة السورية متجهة لبناء جسور حقيقية مع الشارع الإسلامي".

تسريبات حكومية

وفي مواجهة هذه التصريحات اعتبر الشيخ علي صدر الدين البيانوني المراقب العام للإخوان المسلمين بسورية أن كل ما جاء على لسان الدكتور محمد حبش عضو مجلس الشعب بسورية عن وجود هذه الاتصالات "مجرد تسريبات من الحكومة السورية للاستهلاك الإعلامي, وليست مبادرة أو حتى طرحاً لمبادرة جادة", كما نفى وجود أي اتصالات مع الحكومة السورية من أجل تسوية الخلافات بين الجانبين, مشدداً على حرص الإخوان على أن تشمل أي خطوة انفتاح أو إصلاح سياسي من جانب دمشق كافة قوى المعارضة السورية المتحالفة مع الإخوان.

كما طالب البيانوني السلطات السورية بإثبات رغبتها الجادة في الإصلاح عن طريق المبادرة أولاً إلى حل المشكلات المرتبطة بحقوق الإنسان, خاصة ما يتعلق منها بأوضاع "آلاف المعتقلين والمهجرين" السوريين. وشدد البيانوني على رفض إخوان سورية "لمبدأ الاجتزاء والإقصاء الذي تلوح به الحكومة السورية من وقت لآخر؛ في محاولة لجذب هذا الفصيل أو ذاك من قوى المعارضة". واعتبر أن "أي جهود للإصلاح كي تكون جادة لابد أن تشمل الجميع".

هل يلغي بشار قانون إعدام الإخوان؟

حين توجهت "الوطن العربي" إلى قيادات الإخوان بسورية تستطلع آراءهم بشأن إمكانية المصالحة بين جماعتهم والنظام, كان الجميع يسأل: وإذا صدقنا ووافقنا هل يلغي الرئيس السوري بشار الأسد قانون إعدام الإخوان الصادر في 7 يوليو "تموز" 1980, ومازال ساري المفعول حتى الآن, ويقضي بإعدام كل المنتسبين إلى جماعة الإخوان المسلمين, مع كون القانون صدر وقتها بأثر رجعي بموجب المادة الخامسة منه حيث يعدم الذين انتسبوا بهذه الجماعة حين كانت شرعية بموجب القانون, وحتى لو أعلنوا انسحابهم منها, إذا كانوا قيد التوقيف حين صدور هذا القانون الذين تحوي نصوصه ما يلي:

المادة 1- يعتبر مجرماً ويعاقب بالإعدام كل منتسب لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين.

المادة 2- أ- يعفى من العقوبة الواردة في هذا القانون, أو أي قانون آخر, كل منتسب إلى هذه الجماعة, إذا أعلن انسحابه منها خلال شهر واحد من تاريخ نفاذ هذا القانون.

ب-يتم إعلان الانسحاب بموجب تصريح خطي يقدّم شخصياً إلى المحافظ أو السفير, لمن هم خارج القطر, بتاريخ صدور هذا القانون.

المادة 3- تخفض عقوبة الجرائم الجنائية التي ارتكبها المنتسب إلى تنظيم جماعة الإخوان المسلمين, قبل نفاذ هذا القانون, لمن هم داخل القطر, وخلال شهرين لمن هم خارجه, وفقاً لما يلي:

- إذا كان الفعل يوجب الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة, أو الاعتقال المؤبد, كانت العقوبة الأشغال الشاقة خمس سنوات على الأكثر.
- إذا كان الفعل يؤلف إحدى الجنايات, كانت العقوبة الحبس من سنة إلى ثلاث سنوات.

المادة 4- يعفى من عقوبة الجرائم الجنحوية المرتكبة قبل نفاذ هذا القانون, تحقيقاً لأهداف تنظيم جماعة الإخوان المسلمين, كل منتسب إلى هذه الجماعة, إذا سلم نفسه خلال شهر واحد من تاريخ نفاذ هذا القانون لمن هم داخل القطر, وخلال شهرين لمن هم خارجه.

المادة 5- لا يستفيد من التخفيض والعفو الواردين في هذا القانون الذين هم قيد التوقيف أو المحاكمة.